

## خميس يلتقي المكتب التنفيذي للمعلمين توسيع البنية الاستثمارية للنقابة في المحافظات ومراجعة بدلات استثماراتها

الوطن

تركز لقاء رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الذي عقد أمس مع المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين في سورية برئاسة وحيد الزعل حول دور النقابة في بناء الإنسان والتنمية البشرية وتحسين المجتمع من الأفكار المنحرفة والمنظرة التي أفرزتها الحرب.

وتم خلال اللقاء التأكيد على ضرورة وضع رؤية متكاملة لتطوير عمل النقابة وتعزيز حضورها بشكل فاعل على الصعيد المجتمعي لتكون بنية مؤسسية داعمة لخطة الدولة في التنمية والمساهمة بتطوير العملية التعليمية والتربوية.

وتم تكليف النقابة بتوسيع البنية الاستثمارية والإمكانات المادية لها في جميع المحافظات ومراجعة بدلات استثماراتها المؤجرة لتكون وفق الأسعار الحقيقية إضافة إلى استثمار خبرات المتقاعدين من خلال تنظيم دورات تدريبية لتطوير المهارات والخبرات لدى الأعضاء، وتم التطرق إلى دور النقابة في تقديم رؤى حول تطوير التعليم المهني والمعاهد التقنية والمناهج والكتب الجامعي وتصويب عمل التعليم الخاص وتنظيم ورشات عمل مركزية وبالمحافظات لتطوير التعليم التقني ليكون فاعلاً في العملية التربوية إضافة إلى تعديل التشريعات الناظمة لعمل النقابة ومراجعة الهيكلة والمهام ووضع خطة تدريب نوعية للمقائمين على فروعها.

وتركزت طروحات الأعضاء حول ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي للمعلمين ومعالجة التشابكات المتعلقة باستثمارات النقابة وزيادة طبيعة العمل والحوافز للمعلمين ودعم الصندوق النقابي والمساهمة بإعادة إعمار مقرات النقابة التي تدمرت بفعل الإرهاب وتفعيل دور الوحدة النقابية على المستوى التربوي وتعديل قانون تنظيم الجامعات ومعالجة أوضاع شاليهات أوغارت و القرية السياحية باللاذقية وإعادة هيكلة التعليم الخاص.

حضر اللقاء وزير التربية عماد العزب والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس خضر، وفي تصريح للصحفيين بين الزعل أنه تم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة قيام نقابة المعلمين بوضع برامج نوعية متميزة لتعزيز التواصل مع المعلمين في كل المحافظات والتركيز على دورهم في ترسيخ الانتماء القومي للطلبة وتجاوز الآثار التي أحدثتها الحرب الإرهابية على سورية في هذا المجال.



## محافظة دمشق تطلب استيراد :

# حجول «الوطن»: «المالية» رفضت مكافآت شهرية بقيمة ٤ ملايين ليرة للأطباء الشرعيين لعدم وجود موازنة!

« راتب الطبيب الشرعي  
أسوأ راتب لموظف حكومي  
« قيمة الطابع الشرعي سوف  
تكون ٢٠٠ ليرة ولن يؤثر  
على المواطنين  
« مجرمون ادعوا أنهم مرضى  
نفسيون للهروب من العقوبة



محمد منار حميجو

كشف المدير العام لهيئة العامة للطب الشرعي في سورية زاهر حجول أن وزارة المالية رفضت المكافأة الشهرية التي رفعتها وزارة الصحة منذ أشهر للأطباء الشرعيين وقيمتها ٧٥ ألف ليرة لكل طبيب لعدم وجود موازنة، معتبراً أنها لا تشكل عبئاً ولو كانت شهرية بحكم أن عدد الأطباء الشرعيين لا يتجاوز ٥٦ طبيباً في سورية، (أي بنحو ٤ ملايين ليرة شهرياً).

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد حجول أنه سيكثف من محاولات أخرى لرفع مكافآت للأطباء الشرعيين وخصوصاً أن هناك نقاؤل نتيجة الجهود التي يبذلها وزير الصحة في هذا الموضوع، معتبراً أنه في حال لم يصرف لهم مكافآت فإن الطبيب الشرعي من جهة الراتب أسوأ موظف حكومي وخصوصاً أنه لا يوجد له أي دخل آخر كبقية الأطباء.

وفيما يتعلق بالطابع الشرعي كشف حجول أنه حالياً في مجلس الوزراء وهو في صيغته النهائية وستكون قيمته ٢٠٠ ليرة سيتم وضعه على تقارير الأطباء الشرعيين ولجان الخبرة في القضاء وبالتالي لن يكون هناك أي تأثير على المواطن في هذا المجال.

وأوضح حجول أنه سيكثف من الكشف عن حالات السرقة والسقوط من شاحق إضافة إلى الوفيات نتيجة جرائم مختلفة منها إرهابية والصعق بالتيار الكهربائي، وأعلن حجول عن وجود فكرة تتضمن أن يكشف الطب الشرعي عن أي حالة وفاة سواء كانت طبيعية أم غير ذلك باعتبار أنه يكشف على الحالات التي تكون فيها شبيهة فقط حتى تكون هناك إحصائيات عن الوفيات وأسبابها وتكون هناك وقاية للمجتمع إضافة إلى أنه يتم الكشف عن أي شبهة تسببت في الوفاة.

## السويداء تنوي التوجه لزراعة البرسيم والفصة والأوفيرا والزعفران

السويداء - عبيد صيمومة

بدأت محافظة السويداء بدراسة وتنفيذ مشروع لتنمية الشريط المحاذي للقرى الشرقية في محافظة السويداء عن طريق استثمار آلاف من الدونمات التي تعود ملكيتها لأراضي أملاك الدولة، لإقامة المشاريع الزراعية المروية بالاعتماد على الزراعة عالية القيمة الاقتصادية التي تتلاءم مع البيئة بعد تجهيزها وتسليمها بالآلية المناسبة للمواطنين الراغبين باستثمارها وفق دراسات اجتماعية دقيقة.

ويبتز رئيسة اللجنة التي تعمل على إنجاز دراسة مشروع التنمية سهي الجرماي أنه يتم الاعتماد على المزروعات الأقل جهداً وتكلفة والأكثر قيمة في السوق العالمية وفق دراسات أعدتها اللجنة الزراعية إلى جانب الاهتمام بالزراعات العضوية حيث يجري العمل على دراسة عدد من المزروعات العلفية منها البرسيم والشعير ونبات السيسيان ونبات الفصّة العروية ونبات الروثة إضافة إلى المزروعات الغذائية والطبية وتشمل نبات الأوفيرا ونبات الستيفا المستخدمة أوراها للتعلية والزعفران ونبات السمسم إضافة إلى نبات الزعتر البري واكليل الجبل والكمون والذرة الصفراء ونبات الأرضي الشوكي والشعير يضاف إليها مجموعة من الشجيرات والأشجار المخرمة مثل شجر البنديق وشجيرة الوردة الشامية وشجرة الباليونيا للاستفادة من خشبها وشجر الجاتروفا لإنتاج الديزل ومنع انجراف التربة.

وأكدت الجرماي أن الهدف من إقامة المشاريع الزراعية المروية تحقيق التنمية في المناطق الشرقية ما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص عمل لأبناء المحافظة وخاصة أبناء المنطقة الشرقية والعمل على وقف زحف الصحراء ونزوح المياه المالحة باتجاه الحولة في حوض البرموك إضافة إلى وقف التعرية الريحية وإقامة مشاريع رديفة للإنتاج الحيواني بهدف استكمال الدورة الزراعية لقرى هذه المناطق، مشيرة إلى أن المشروع يهدف إلى الاستفادة من أراضي أملاك الدولة الشاغرة وغير المستعملة وتحقيق هدف اجتماعي يرمي إلى وقف الهجرة من الريف إلى المدينة ويحقق الاستقرار في المنطقة الشرقية والاستفادة من المنتجات الزراعية والحيوانية في عمليات التصنيع الزراعي وإنتاج الأسمدة العضوية والكمبوست كرافد اقتصادي فضلاً عن الاستفادة من الظروف البيئية في هذه المناطق عن طريق استثمار الطاقات المتجددة من الطاقة الشمسية والريحية والتقليل من الاعتماد على الطاقة النفطية، وأوضحت الجرماي أنه تم الاطلاع على المخططات المساحية لقرى المنطقة (طربا- الرشيدة- اسعنا- الشبيكي- الشريحي- رامي- الغبيضة- العجيلات- أم رواق) حيث سيبدأ العمل ميدانياً بمساحة ألفي دونم للوصول إلى المساحة المقررة للمشروع والبالغة ١٠ آلاف دونم لائحة إلى أن اللجنة طمعت على الأبار المحفورة في المنطقة والمستعملة من القطاع العام ودراسة مناسيبها وتحديد مواقع الأبار المقترح تنفيذها.

## الفكرة الشائعة عن الطبيب الشرعي أنه طبيب الأموات

يكشف عن الأحياء قبل الأموات والأرقام تدل على ذلك. ولفت حجول إلى أنه لم ترد أي شكوى لمكتب الشكاوى في الهيئة وهذا لا يدل أنه لا يوجد فساد بل لا توجد ثقافة لدى المواطن حول موضوع الشكاوى، مشدداً على ضرورة أن يكون المواطن له دور في الكشف عن أي حالة فساد لأنه ليس هناك مبرر للطبيب الشرعي أن يكون فاسداً ولو كان مظلوماً من جهة الدخل المعيشي. ورأى حجول أن الطبيب الشرعي مظلوم نتيجة المخاطر التي يتعامل معها بدءاً من المشاهد التي يراها وحتى الأمراض التي من الممكن أن تنتقل له لكشفه عن الحث إضافة إلى تعرضه للتهديدات، مؤكداً أن الطب الشرعي يقدم خدمات كبيرة في تحقيق العدالة.

وأوضح حجول أن آلية تطبيقها تكون أن يحرر شهادة الوفاة الطبيب الشرعي وليس أي طبيب باعتبار أن هناك أشخاصاً يتوفون في منازلهم، مؤكداً أنه من الممكن أن يتم تطبيقها بداية في المدن الكبرى وخصوصاً في دمشق وحلب. وأشار حجول إلى أنه تم فحص حالات لوفيات اشتبه في أن أسبابها ناتج عن ارتكاب جرم تبين عكس ذلك بينما تم كشف حالات على أساس أنها وفاة طبيعية تبين أنها ناتجة عن جرم.

مصابون بأمراض نفسية حتى تصدر بحقهم أحكام بالبراءة أو تخفف العقوبة عليهم إلا أنه تم كشف ذلك عن أن هناك أسباباً متعددة للوفيات تم الكشف عنها في الطب الشرعي منها الغرق والانتحار وحوادث السير والسقوط من شاحق إضافة إلى الوفيات نتيجة جرائم مختلفة منها إرهابية والصعق بالتيار الكهربائي. وأعلن حجول عن وجود فكرة تتضمن أن يكشف الطب الشرعي عن أي حالة وفاة سواء كانت طبيعية أم غير ذلك باعتبار أنه يكشف على الحالات التي تكون فيها شبيهة فقط حتى تكون هناك إحصائيات عن الوفيات وأسبابها وتكون هناك وقاية للمجتمع إضافة إلى أنه يتم الكشف عن أي شبهة تسببت في الوفاة.

## آلاف القطع الأثرية في موقع النبي هوري بعفرين معرضة للنهب

# مدير التنقيب لـ«الوطن»: قطع مسروقة في السوق السوداء ولا تجاوب لإعادتها من المنظمات الدولية لأسباب سياسية

تعني خسارة صفحات من التاريخ. ولفت سعد إلى تعرض المواقع الأثرية في إدلب لدمار كبير خاصة أن المدينة تضم أكثر من ٧٠٠ قرية أثرية والعديد من المواقع فيها مسجل على لائحة التراث العالمي، مشيراً إلى أن أعمال التخريب تضمنت تفجير دير سميل ومدافن قاطورة، وسرقة متحف المدينة، فضلاً عن استخدام قلعة سمان كمعقل للتدريب، إذ ظهرت مجموعة من النسوة المنقبات اللاتي يقمن بأعمال تدريب ضمن القلعة في مقاطع فيديو مصورة، إضافة لاستخدام البعض للأحجار الأثرية بعد تدميرها من المباني الأثرية في أعمال البناء الحديثة!

وأشار مدير التنقيب إلى أن بعض مقاطع الفيديو التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي أظهرت أشخاصاً يجفرون بشكل عشوائي ضمن موقع دورا أوريس الأثري وهم الأشخاص ذاتهم الذين كانوا يعملون مع البعثة الفرنسية السورية في الموقع سابقاً، أي إنهم يعملون مكان ظهور القطع الأثرية إلى جانب استخدامهم لأدوات الحفر ذاتها التي استخدمتها البعثة الفرنسية، مضيفاً: «التعاون مع الأجانب والبعثات التي كانت موجودة في السابق متوقف حالياً بسبب الأوضاع في البلاد».

وبين سعد أن مديرية الآثار والمتاحف تعمل حالياً على إعداد خطط لتقييم الأضرار في المرحلة القادمة ووضع أولويات قطع نقدية وحلي ومجوهرات، مضيفاً: يلاحظ أن أعمال التنقيب لم تكن بدوية بل باستخدام الآليات الثقيلة، وهو ما يهدد بتدمير الطبقات الأثرية وبالتالي استخراج القطع الأثرية دون القرائن الخاصة بها، وخسارة هذه الطبقات

لم تظهر أي قطعة أثرية مسروقة من المتاحف السورية حتى الآن



المحررة، باعتبار أن الجيش دخل أغلب المناطق السورية، مضيفاً: باستثناء إدلب التي ما زالت تشهد أعمال تنقيب غير شرعية بدعم من خبراء أجانب سواء أتراك أم غير ذلك. وأكد سعد إمكانية تعرض آلاف القطع الأثرية في موقع النبي هوري في عفرين للسرقة والنهب، خاصة بعد ظهور مجموعة من الصور على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر

حدث في العراق إذ بدأ نهب المتاحف في العام ٢٠٠٣ إلا أن القطع المسروقة ظهرت بعد العام ٢٠١٦، مضيفاً: دون شك ستظهر هذه القطع، إلا أنهم يؤجلون ذلك حتى مضي عشر سنوات لإخفاء الحقائق وبعدها عرض القطع في الأسواق. وفي السياق، كشف مدير التنقيب عن انخفاض في عدد القطع الأثرية المصدرة من قبل الجهات المختصة في المناطق

راما محمد

تكشف مدير التنقيب والدراسات الأثرية همام سعد عن ظهور إحدى القطع الأثرية السورية في بلجيكا مصدرها موقع ماري، وعلى أساسه جرى مخاطبة الإنتربول والجمارك البلجيكية وإرسال وثائق تثبت امتلاك سورية لقطع مشابهة، إلا أن هذه القطعة كالكثير من القطع الأثرية ليس لديها سجل في المتاحف السورية وبالتالي من الصعب استعادتها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح سعد أن الآثار المسروقة والمهربة إما أن يكون مصدرها المتاحف وبالتالي تمكك سحلاً ويمكن استعادتها من خلال الاتفاقيات الدولية ذات الشأن، وإما أن تكون قطعاً مستخرجة من المواقع الأثرية أي أنها لا تملك سجلاً، وهنا تكمن الإشكالية خاصة في ظل غياب أي معلومات عن عدد القطع التي جرى استخراجها أو هويتها، مضيفاً: ظهر العديد من القطع المسروقة في السوق السوداء مؤخراً لبيعها، وجرى التواصل مع إنتربول دمشق وإنتربول وزارة الداخلية والجمارك السورية لمخاطبة الإنتربول الدولي لإيقاف عمليات البيع، ومحاولة استعادة القطع وفق المعايير الدولية، مضيفاً: إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب من الجهات المعنية الخارجية أو المنظمات الدولية لأسباب دون شك سياسية.

وأكد سعد أنه وحتى الآن لم تظهر أي من القطع الأثرية المسروقة من المتاحف في السوق السوداء، وهذا مشابه لما